دور دولة الجنوب في تعزيز الأمن القومي العربي

منذ عام 1967م - 2022م

قراءة تاريخية

د. صبري عفيف العلوي

المدير التنفيذي لمؤسسة اليوم الثامن للإعلام والدراسات

إصدارات

مؤسسة

alyoum8.net

اليوم الثامن

للإعلام والدراسات

فبراير 2023م

صادر عن
مؤسسة
اليوم الثامن
alyoum8.net
للإعلام والدراسات

الملخص

تهدف هذه الدراسة للكشف عن دور دولة الجنوب العربي في تعزيز الامن القومي العربي منذ مطلع 1967م حتى 2022م ومل قدمته تلك الدولة في جنوب شبه الجزيرة العربية من تضحيات في سبيل حماية البوابة الجنوبية للأمن القومي العربي، محاولة معرفة كيف صارت التهديدات التي رافقت سقوط تلك البوابة في يدي العناصر المناهضة للمشروع العربي في المنطقة.

واعتمدت الدراسة على المنهج التاريخي الوصفي وقد قسمت الدراسة من مقدمة وثلاثة مطالب ففي المطلب الأول: تعريف مفهوم الأمن القومي العربي وتحديد أبعاده وفي المطلب الثاني: تناول مفهوم الأمن القومي العربي ومراحل تطوره والتحديات التي رافقته. وفي المطلب الثالث: دور دولة الجنوب في تعزيز الامن القومي العربي/ وفي المطلب الرابع: التوصيات والمعالجات في سبيل حماية الامن القومي العربي.

وقد خلصت الدراسة لعدد من التوصيات والمعالجات التي تسهم في استعادة الامن القومي العربي في المرحلة القادمة وفق المعطيات التاريخية والتغيرات الإقليمية والدولية التي تشهدها المنطقة العربية.

الكلمات المفاتيح « دولة الجنوب – الامن القومي – الامن القومي العربي- التحالف العربي .

المطلب الأول: الإطار المنهجي للدراسة

المقدمة:

برزت أهمية الموقع الجيواستراتيجي للوطن العربي، والذي عرضه إلى الكثير من الأزمات والنزاعات وذلك بسبب الأطماع من قبل دول إقليمية (إيران وتركيا وإسرائيل وإثيوبيا...) وعالمية (الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا وفرنسا وبريطانيا...) أثرت على رسم السياسات على الصعيد الأمني والاقتصادي والسياسي للمنظومة العربية. أي أن هنالك مؤامرات تحاك ضد هذه المنظومة من أجل السيطرة على هذه المناطق كونها تمثل قلب العالم. على ضوء ذلك برزت تهديدات جديدة من دول كثيرة إقليمية ودولية بالإضافة إلى فاعلين من غير الدول كالتنظيمات المسلحة (القاعدة ثم داعش، والمليشيات باختلافها).

مشكلة الدراسة

إن أبرز التحديات هي تفتيت وتجزئة الأمن القومي العربي إلى أمن قطري، حيث تعيش الأمة العربية وضعا خطيرا في ظل تكالب القوى الإقليمية والدولية وتشكل تهديدا على الأمن القومي العربي الذي بات أكثرا انكشافا منذ انبثاق مفهوم القومية العربية بداية القرن العشرين.

وفي ظل هذه الأزمات فإن مستقبل الأمن القومي العربي بات غامضا وغير محدد المصير، وليس هناك تجاوب من الدول العربية وأنظمتها الحاكمة لحل قضايا هذا الأمن.

وباعتبار أن الأمن الوطني العربي مرتبط بأرض الدولة القطرية فقط والأمن القومي مرتبط بالأمة العربية، فقد أحال ذلك إلى تفكك وإضعاف منظومة الأمن الوطني والأمن القومي معا، فالأمن القومي الجنوبي في ركن شبه الجزيرة العربية لا ينفصل عن امن دول الخليج العربي ودول مصر وأمن الوطني العراقي لا ينفصل عن الأمن القومي المصري ولا عن الأمن القومي المغربي والأمن القومي العماني والأمن القومي السوري وهكذا، يكمل بعضهم بعضا، أي أن الأمن الوطني لأي دولة عربية جزء من الأمن القومي العربي.

وفي سبيل معرفة ماهية المشروع العربي ومراحل تطوره والتحديات التي ترافقه منذ تأسيسه حد اللحظة وتنبثق من ذلك السؤال عدد من الأسئلة هي:

ماه مفهوم الامن القومي لشكل عام والامن القومي العربي على وجهه الخصوص؟

ما هي مراحل تطور مشروع الامن القومي العربي؟

ما هي أبرز التحديات التي واجهت مشروع الأمن القومي العربي؟

ما هو دور دولة الجنوب العربي في حماية الأمن القومي العربي؟

ما هي المعالجات والتوصيات التي تسهم في حماية المشروع العربي؟

الأهمية :

إن أهمية دراسة مفهوم الأمن القومي والأمن الوطني وعلاقتهما بالأمن الجماعي، والأمن الإقليمي والأمن الدولي وأدوارهما في تحقيق الأمن واستقرار العالميين. وإبراز أهم التحديات التي تواجه الدول العربية في ظل المتغيرات الدولية. وأسس بنية الأمن القومي اللازمة من أجل إعادة الأمن وتكوين دولة قوية قائمة بذاتها. وتسعى الدول إلى تبني نظرية صحيحة من أجل بناء خريطة أمنية قومية عربية مستقلة بدون تدخلات خارجية. ثم وضع الآليات المقترحة من أجل التخلص من كل المشاكل الأمنية التي حلت بالمنطقة والتي تهدد مستقبل الأمن القومي العربي، في ضوء الركون إلى التركيز على الأمن الوطني والاهتمام بمنظومة أمنية قطرية بدأت بوادر التنافس القطري في تحصين الأمن الداخلي ضد الدول الشقيقة بدل تحصين الأمن القومي ضد الدول التي تهدد الأمن القومي العربي كما ذكرت أعلاه..

منهجية الدراسة :

اعتمدت الدراسة على المنهج التاريخي الوصفي وقد قسمت الدراسة من مقدمة وثلاثة مطالب ففي المطلب الأول: تعريف مفهوم الأمن القومي العربي وتحديد أبعاده وفي المطلب الثاني: تناول مفهوم الأمن القومي العربي ومراحل تطوره والتحديات التي رافقته. وفي المطلب الثالث: دور دولة الجنوب في تعزيز الامن القومي العربي/ وفي المطلب الرابع: التوصيات والمعالجات في سبيل حماية الامن القومي العربي.

المطلب الثاني

تعريف مفهوم الأمن القومي وتحديد أبعاده.

كان قيام الدراسات المهتمة بالأمن القومي متوافقاً مع ظروف عالمية سياسية وعسكرية جديدة أعقبت الحرب العالمية الثانية والتوازنات والتكتلات والمحاور التي نتجت عن الحرب بين القوى الدولية، بالإضافة إلى الانتشار الكثيف للأسلحة والتطور النوعي الذي شهدته هذه الأخيرة، والذي أدى إلى تعديلات في النظام الدفاعي العالمي وثوابته التقليدية الموروثة، وفرض رؤية جديدة للأمن، وتحديداً جديداً للمجال الأمني للدول1.

وقد تحمّل المفهوم في نشأته الغربية الأمريكية بأهداف سياسية، حيث برز كمحور للسياسات الخارجية للدول العظمى في فترة الحرب الباردة والاستقطاب الدولي. وعلى الرغم من أن مصطلح الأمن القومي قد شاع بعد الحرب العالمية الثانية، إلا أن جذوره تعود إلى القرن السابع عشر، وبخاصة بعد معاهدة وستفاليا عام 1648 التي أسست لولادة الدولة القومية أو الدولة – الأمة Nation – State وشكلت حقبة الحرب الباردة الإطار والمناخ اللذين تحركت فيهما محاولات صياغة مقاربات نظرية وأطر مؤسساتية وصولاً إلى استخدام تعبير "إستراتيجية الأمن القومي"، وسادت مصطلحات الحرب الباردة مثل الاحتواء والردع والتوازن والتعايش السلمي كعناوين بارزة في هذه المقاربات بهدف تحقيق الأمن والسلم وتجنب الحروب المدمرة التي شهدها النصف الأول من القرن العشرين.

نشأت تبعاً لذلك مؤسسات أكاديمية مهتمة بمسائل الأمن القومي: مصادره، مقوماته، إجراءات ضمان حمايته، من معاهد ومراكز بحث تنتمي إلى جامعات ومؤسسات علمية وإعلامية ومجلات متخصصة وإدارات مؤسسات مرتبطة بالقرار السياسي الرسمي. ويشكل مجلس الأمن القومي في الولايات المتحدة الأمريكية النموذج الأول والأمثل لهذه المؤسسات، حيث جسّد هذا المجلس التعريف الذي طرحه والتر ليبمان عن الأمن القومي بأنه (قدرة الدولة على تحقيق أمنها بحيث لا تضطر إلى التضحية بمصالحها المشروعة لتفادي الحرب، والقدرة على حماية تلك المصالح إذا ما اضطرت عن طريق الحرب)2.

وقد بدأ التشكيل التنظيمي المؤسسي لمصطلح الأمن القومي بصدور قانون الأمن القومي لعام 1947 عن الكونجرس الأمريكي، أما بقية دول العالم فقد وضعت عنواناً آخر هو «الدراسات الإستراتيجية» على الأدبيات التي عالجته بوصفها اجتهادات في التخطيط السياسي النشط حول المستقبل، بدلاً من اجتهادات تعني ضمنياً محاولة لصياغة أجوبة أو ردود فعل بقصد حماية السيادة. وكأي مصطلح أو مفهوم، فإن مفهوم الأمن القومي لا يمكن التوصل إلى تحديد دقيق له خارج نطاق المكان والزمان الذي يتحرك من خلاله، وهو يخضع دائماً للتعديل والتطوير انسجاماً مع المتغيرات والعوامل التي تؤثر في بروزه إلى مسرح التداول.3

وهكذا أصبح الأمن القومي فرعاً جديداً في العلوم السياسية، حيث امتلك ثقافة وتوفرت له المادة والهدف العلمي (تحقيق الأمن) وإمكانية الخضوع لمناهج بحث علمية، بالإضافة إلى كونه حلقة وصل بين علوم عديدة، فالأمن القومي ظاهرة مركبة متعددة الأبعاد تربط في دراستها بين علوم الاجتماع والاقتصاد والعلاقات الدولية ونظم الحكم وغيرها، كما تتطلب الاستفادة من المناهج المختلفة وقدراً أكبر من التكامل المنهاجي. وقد انتقل الاهتمام بظاهرة الأمن القومي من الغرب إلى دول الجنوب. ويذكر الباحثون عدة أسباب لزيادة الاهتمام بدراسة الأمن القومي في مختلف دول العالم، بما يمكن اعتباره ظاهرة، ومن أهم تلك الأسباب:4

-1 التوسع في مفهوم المصلحة القومية ليشمل مسألة ضمان الرفاهية بما يعنيه ذلك من تأمين لمصادر الموارد، ومن ثم برز

(1)عبد الله بلقزيز، الأمن القومي العربي (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب)، 1989.
(2)علي الصاوي، مرجع سبق ذكره.
(3) منذر سليمان، مرجع سابق، ص 29.
(4) د. عبد المنعم المشاط، «الإطار النظري للأمن القومي العربي» في د. عبد المنعم المشاط (محرر)، الأمن القومي العربي: أبعاده ومتطلباته (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، 1993)، ص ص 14-17

مفهوم الأمن القومي كتعبير عن كل من الرفاهية من ناحية، ومحاولة ضمان مصادرها الخارجية من ناحية أخرى، وحماية الترتيبات الداخلية التي تدفع إلى زيادة معدل الرفاهية من ناحية ثالثة.

-2 ازدياد معدل العنف وتصاعد حدة الصراعات المباشرة والتي قد تتطور إلى حروب، ومن ثم سار الاهتمام بالأمن القومي في موجات ارتبطت بتزايد الصراعات على المستويين الإقليمي والدولي.

-3 ازدياد الشعور لدى دول الجنوب بنوعين من التهديدات المتصلة بأمنها القومي. فمن ناحية، تُعد الديون الخارجية المستحقة عليها تهديداً لأمنها السياسي والاقتصادي، وتحد بالضرورة من حرية اتخاذ القرارات الإستراتيجية. ومن ناحية أخرى، تخشى الدول الصغرى من احتمالات قيام الدول الكبرى بإساءة توظيف المنظمات الدولية وعلى رأسها الأمم المتحدة ليس فقط لتحقيق مصالحها، ولكن للإضرار بمصالح الدول الصغرى وأمنها القومي.

-4 تزايد الإحساس بالقلق والتوتر الداخلي والذي يمكن أن يتحول إلى مظاهر عديدة من عدم الاستقرار وعدم الأمن في الدول الصغرى، فلا تزال تلك الدول تعاني من مشكلات كبرى في عملية الإنتاج وكذلك عملية التوزيع.

-5 يُثار الاهتمام بظاهرة الأمن القومي عند التحول من نظام الدولة القومية إلى نظام أوسع وأكثر شمولاً كالنظام الفيدرالي، أو التجمعات الاقتصادية الدولية.

-6 يُثار موضوع الأمن القومي في حالة تفكك الدول الكبرى وخاصة الفيدرالية إلى دول قومية مستقلة ذات سيادة.

يتم فيما يلي تقديم تعريف إجرائي لمفهوم الأمن القومي وذلك من خلال التعريف اللغوي والاصطلاحي للكلمتين اللتين يتكون منهما المفهوم:

-1 التعريف اللغوي والاصطلاحي لمفهوم الأمن:

الأمن في اللغة هو نقيض الخوف. والفعل الثلاثي أمِن أي حقق الأمان. قال ابن منظور: «أمنت فأنا آمن، وأمنت غيري أي ضد أخفته، فالأمن ضد الخوف، والأمانة ضد الخيانة، والإيمان ضد الكفر، والإيمان بمعنى التصديق، وضده التكذيب، فيقال آمن به قوم وكذب به قوم».5 وقد ورد المفهوم في القرآن الكريم بقوله تعالى: «فليعبدوا رب هذا البيت الذي أطعمهم من جوع وآمنهم من خوف»6.

تتفق معظم الأدبيات التي قامت بتعريف مفهوم الأمن على أن المفهوم يشير عموماً إلى تحقيق حالة من انعدام الشعور بالخوف، وإحلال شعور الأمان ببعديه النفسي والجسدي محل الشعور بالخوف، والشعور بالأمان قيمة إنسانية كونية مرغوبة لا تقتصر على فئة اجتماعية معينة أو مرتبطة بمستوى الدخل، فالفقير مثل الغني يحتاج إلى الشعور بالأمان ويسعى إلى تحقيقه وإن اختلفت درجات المتمتع به، ونظراً لصعوبة تحقيق الأمان الكامل، فقد أصبح يُنظر للأمن على أنه مسألة نسبية مرهونة بالسعي لتعزيز أفضل الشروط لتوافره.7

-2 التعريف اللغوي والاصطلاحي لمفهوم القومية:

المادة اللغوية لكلمة القومية هي (ق.و.م)، والقوم يعني الرجال دون النساء، وهو لفظ جمعي لا واحد له، وربما يدخل النساء فيه على سبيل التبع، وجمع القوم أقوام. أما الفعل الثلاثي منها قام، والرباعي أقام، ومنها يأتي معني الارتباط بالمكان، والقوم هم الجماعة التي ترتبط بمكان ما وتقيم فيه. وعندما يوجد قوم من الناس في أرض واحدة ويمارس أفراده الحياة بثقافة واحدة توجد بينهم علاقات أخرى قوية تدور حول المصلحة المشتركة والتضامن والنسب، وعلاقات اجتماعية تجعلهم يداً واحدة. وتلك الروابط هي التي توجد ما يُسمى بالقومية.

وفكرة القومية قديمة قدم الاجتماع البشري. وقد عبّر عنها ابن خلدون بفكرة العصبية. وعناصر القومية لدى أغلب مفكري القومية العرب هي الأرض المشتركة، والتاريخ، والثقافة المشتركة، والمصالح المشتركة، أما قضية تأسيس القومية أو بالأحرى بناء الدولة القومية فهي القضية محل الاختلاف، فهناك رأيان حول علاقة القومية بالدولة، الأول يرى أن الدولة تجسيد لمعنى

(5) ابن منظور، لسان العرب، تحقيق عبد الله علي الكبير (القاهرة، دار المعارف، دت)، ص140.
(6) سورة قريش، الآيتان 4-3.
(7) منذر سليمان، مرجع سابق، ص 30.

القومية8. والرأي الثاني يفصل بين القومية والدولة القومية9. ويرجع ذلك الخلاف إلى أن القومية كيان اجتماعي تتوافر فيه المقومات الأساسية السابقة. ومن الطبيعي أن يتجه ذلك الكيان إلى إنشاء نظام سياسي يصبح وعاء له، إلا أن ذلك لم يحدث دائماً بالضرورة في كل القوميات، فهناك قومية مجزأة، أو مستوعبة بجانب أخرى في دولة واحدة، وهناك قومية بلا دولة. فالقومية تنتمي إلى طائفة من الظواهر التي تتعلق بعملية تحديد هوية أو انتماء جماعات من الناس. وتتمايز عملية تكوين الهوية أو الانتماء إلى مستويين: ذاتي وموضوعي. ويشير المستوى الذاتي إلى اللغة والتاريخ والمصالح المشتركة. ويشير المستوى الموضوعي إلى الإقليم السياسي ونظام الدولة، وعندئذ تنشأ الدولة القومية، تعبيراً عن كيان اجتماعي تجسد في وعاء سياسي هو الدولة.

3- أهم تعريفات الأمن القومي:

على الرغم من استخدامه على نطاق واسع، فإن مفهوم «الأمن القومي» يعني أشياء مختلفة لأشخاص مختلفين. فتقليدياً كان يتم تعريف الأمن القومي على أنه الحماية من الهجوم الخارجي، وبالتالي فقد تم النظر إليه بشكل أساسي على أنه يعني دفاعات عسكرية في مواجهة تهديدات عسكرية. وقد ثبت أن هذه الرؤية ضيقة جيداً، فالأمن القومي يتضمن ما هو أكثر من تجهيز قوات مسلحة واستخدامها.

والأكثر من ذلك، فإن مثل تلك الرؤية قد تجعل المرء يعتقد بأن أفضل طريق لزيادة الأمن هو زيادة القوة العسكرية. وعلى الرغم من أن القوة العسكرية هي مكون مهم جداً في الأمن، فإنها تُعد جانباً واحداً من جوانب الأمن. فالتاريخ ملئ في واقع الأمر بأمثلة لسباقات تسلح تسببت في إضعاف الأمن وليس في تقويته.

تبدأ مثل هذه السباقات عادة بقيام دولة بتقوية قوتها العسكرية لأغراض دفاعية من أجل أن تشعر أنها أكثر أمناً. ويؤدي هذا الفعل بالدول المجاورة إلى أن تشعر بأنها مهددة، وترد على ذلك بأن تزيد من قدراتها العسكرية، مما يجعل الدولة الأولى تشعر أنها أقل أمناً فيستمر السباق.

أدى ذلك إلى بروز الحاجة إلى صياغة تعريف أوسع للأمن القومي يتضمن الأبعاد الاقتصادية والدبلوماسية والاجتماعية، بالإضافة إلى البعد العسكري. وقد قدم أرنولد ولفرز مثل هذا التعريف عندما قال: (يقيس الأمن بمعناه الموضوعي مدى غياب التهديدات الموجهة للقيم المكتسبة، ويشير بمعناه الذاتي إلى غياب الخوف من أن تتعرض تلك القيم إلى هجوم).10

يعرف تريجر وكرننبرج الأمن القومي بأنه «ذلك الجزء من سياسة الحكومة الذي يستهدف خلق الظروف المواتية لحماية القيم الحيوية».11 ويعرفه هنري كيسنجر بأنه يعني "أية تصرفات يسعى المجتمع – عن طريقها – إلى حفظ حقه في البقاء12. أما روبرت ماكنمارا فيرى أن "الأمن هو التنمية، وبدون تنمية لا يمكن أن يوجد أمن، والدول التي لا تنمو في الواقع، لا يمكن ببساطة أن تظل آمنة13.

ويوضح تنوع تعريفات مفهوم الأمن القومي أن هناك قدراً من التخلف النظري للمفهوم. ويذكر باري بوزان عدة أسباب لذلك التخلف، وهي14:

(8) George Sehwar Zenberger, Power Politics: A Study of World of Society (London:Stevens & Sons Limited, 1964).

(9) Anthlny Giddens," Nation States and Violence" in Walter W.Powel and Richard Robbins (eds), Conflict and Consensus (New York: The Free Press, 1984).

(10) Arnold Wolfers, Discord and collaboration, Essays on International Politics (Baltimore: John Hopkins University Press, 1962), P.150.

(11) Frank Trager and Philip Kronenberg (eds.), National Security and American Society (Kansas: Kansas University Press, 1973), p35-36.

(12) Henry Kissinger, Nuclear Weapons and Foreign Policy (London: Wild Field and Nicholson, 1969), p 46.

(13) .McNamara, The Essence of Security (New York: Harper Press, 1966), p149.

(14) Barry Buzan, People, States and Fear (London: Wheatsheaf Books, LTD, 1983), PP 6-10

أ- الأمن القومي مفهوم معقد ومركب لدرجة يصعب معها جذب الدارسين إليه، حيث انصرفوا إلى مفاهيم أكثر مرونة، أي أنه مفهوم مثير للخلاف والاختلاف.

ب- التشابك بين الأمن القومي ومفهوم القوة، لاسيما بعد بروز المدرسة الواقعية التي رسمت فكرة التنافس من أجل القوة في العلاقات الدولية، وبحيث يُنظر للأمن على أنه مشتق من القوة وأنه أداة لتعظيمها.

ج- ظهور موجة من المثاليين ترفض المدرسة الواقعية وتطرح هدفاً بديلاً للأمن القومي وهو السلام.

د- غلبة الدراسات الإستراتيجية في مجال الأمن القومي واهتمامها بالجوانب العسكرية للأمن، وتكريسه لخدمة المتطلبات الدفاعية والحفاظ على الوضع القائم، مما أسهم في تحجيم الأفق التحليلي والبعد النظري للمفهوم.

هـ- دور رجال السياسة في تكريس غموض المفهوم، لتوفير فرصة أكبر من المناورة عليه سواء في أغراض الاستهلاك الداخلي أم الصراع الخارجي.

المطلب الثالث

مفهوم الأمن العربي التطوروالتحديات.

العروبة في أبسط تعريف لها، "هي الشعور بالانتماء إلى كيان جماعي واحد هو الأمة العربية من المحيط إلى الخليج، وهي التي تبلورت تاريخيًا على مدى الأربعة عشر قرنًا الأخيرة بفعل الإسلام كدين وحضارة، وبفعل تدخل اللغة العربية كأداة خطاب وتواصل، وبفعل الجوار الجغرافي، والتفاعل الاجتماعي، كموحدات للضمير والمصالح، وبفعل التحديات الخارجية التي خلقت وحدة الهموم والمصير" (15).

والعربي لا تكتمل عروبته إلا إذا كانت اللغة العربية وعاء فكره وثقافته، وكانت العروبة محط انتمائه الوطني والقومي وأن اللغة العربية والثقافة والانتماء القومي لهي منارات القومية العربية" (16). وعقيدة العروبة على هذا النحو هي انتماء وحركة، لأن العقيدة إذا وقفت عند حد الإيمان بها، فإنها لا تنتقل إلى مرحلة العمل السياسي الذي يؤدي إلى السعي الحثيث إلى تحويل العقيدة الفكرية إلى عمل سياسي ملموس ، وبمعنى آخر يمكن أن تتحقق العروبة دون أن تكون هناك فكرة قومية عربية فالأول يعبر عن وجود اجتماعي وحضاري قائم على حقيقة ثابتة وهي الأمة العربية، وقد وجدت تاريخًا ولم تكن هناك قومية عربية والتي ظهرت متأخرة كحركة سياسية تهدف إلى تأكيد الوجود القومي العربي والسعي لاستكمال عناصره السياسية والاقتصادية فالعروبة تعكس تماثلًا ثقافيًا ولغويًا وتاريخيًا وروابط عاطفية بين المتحدثين بالعربية.

لا يغرب عن البال الأهمية القصوى للقمة العربية، باعتبارها تضم صانعي القرار في النظم السياسية العربية، والتي استطاعت -خلال السنوات العشر الأولى منها- أن تتخذ قرارات إستراتيجية، حددت مسار النظام الإقليمي العربي، ومؤسسة القمة العربية هي جزء من بنيان جامعة الدول العربية، والتي تبدو الآن كالبيت المهجور الذي لا يغني من جوع ويؤمن من خوف. ولا شك أن تطورات النظام الدولي المرتقبة والاحتمالات المرجحة لتحوله -تحت ضغط الأزمة المالية الدولية- إلى نظام تعددي تتوافق على قيادته دول أساسية هي: الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وروسيا واليابان والصين، من شأنه أن يقدم فرصًا للنظم الإقليمية الفرعية لكي تتمتع بدرجة أعلى من الاستقلال، مع القدرة على أن تلعب دورًا أهم على المستويين الإقليمي والدولي، بيد أن القدرة على الاستفادة من الفرص المتاحة لا تتوقف فقط على مدى إتاحة هذه الفرص فقط، وإنما - وهذا هو الأهم - على رغبة الأطراف المختلفة في وإرادتها للاستفادة من تلك الفرص.

ومن العجيب أن مبادرة إنشاء جامعة الدول العربية عام 1945 والتوقيع على معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين الدول العربية عام 1950 وفاعلية مؤسسة القمة في عقدها الأول، قد أخذت سبيلها في وقت لم يكن العرب في موقف قوة وتطور ووعي بالمتغيرات الدولية عكس الحال الآن، والسؤال المُلِح اليوم هو: هل تستطيع مؤسسة القمة العربية والنظام السياسي الرسمي العربي أن يساهما في تحقيق الأمن القومي العربي المستباح، أم أن هاتين المؤسستين لا تلعبان سوى دور شكلي غير مؤثر بل مساعد -بحالته هذه- على مزيد من اختراق الأمن القومي العربي.

لقد ارتبط الأمن القومي/ الوطني بالدولة القومية، ومع ذلك؛ فإنه يمكن الحديث أحيانًا عن الأمن الإقليمي لمجموعة من الدول المتجاورة والمتشابهة في ظروفها ومصالحها القومية مثل غرب أوروبا، ودول جنوب شرق آسيا، ففي الحالة الأولى تم بناء حلف شمال الأطلنطي والذي استهدف بالأساس حماية الأمن الإقليمي لدول غرب أوروبا ضد التهديدات السوفيتية، ولم ينفِ ذلك حق كل دولة أوروبية في حماية أمنها الوطني ضد التهديدات الخارجية أو الداخلية.

وفي هذا الإطار، لا ينبغي التفرقة بين الأمن الوطني لكل دولة عربية على حدة وبين الأمن القومي للوطن العربي بكامله، فالأمن القومي العربي ليس مفهومًا هلاميًا غير محدد، ولكنه حصيلة جمع أمن كل دولة عربية، مؤدى ذلك أن تهديد الأمن الوطني لدولة أو لعدة دول (العراق أو السودان أو الصومال) ينتقص من الأمن الجماعي العربي، كما أن زيادة مستوى الأمن الوطني للدول

(15)د. سعد الدين إبراهيم، مصر تراجع نفسها، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1983، ص.196.
(16)د. سليمان حزين، أرض العروبة: رؤية حضارية في المكان والزمان، دار الشروق، القاهرة 1993، ص19

- https://studies.aljazeera.net/ar/article/282

العربية يدعم -بلا شك- الأمن القومي العربي.

إن الحديث عن الأمن القومي العربي لا يعني بالضرورة الإعلاء منه على حساب الأمن الوطني للدول العربية منفردة، كما أن الحديث عن الأمن القومي العربي لا يعني بالضرورة الاتفاق بين الدول العربية كافة حول المصادر الرئيسية لتهديد الأمن القومي.

فمن المعلوم أن للدول كافة الحق في تحديد المصادر الرئيسية للتهديد والمصادر الثانوية، كما أنه من حقها أن تضع الاستراتيجية الملائمة لمواجهة تلك المصادر، بعبارة أخرى، تعطي الدول أولوية لأمنها الوطني على الأمن الإقليمي أو القومي، وقد تجلى ذلك بوضوح في العمل العربي منذ عام 1945 حتى يومنا هذا. ويعود السبب في ذلك إلى أن الهدف الأساسي لوجود أية حكومة وطنية، يكمن في الحفاظ على بقائها، والارتقاء بمستوى شعبها؛ فإن تطابق ذلك مع أهداف دول مجاورة أو يشترك معها في الأصول القومية أعلت من التزاماتها المشتركة بالأمن الإقليمي أو الجماعي، أما في حالة وجود تعارض بين مقتضيات تحقيق الأمن الوطني ومستلزمات الأمن الإقليمي أو الجماعي؛ فإنها تلجأ إلى الالتزام بمقتضيات تحقيق أمنها الوطني، ولا شك أن ذلك يشكل معضلة كبرى بالنسبة لصناع السياسات الأمنية في الدول العربية، فعلى الرغم من وجود تهديدات رئيسية للأمن الوطني لعدد من الدول العربية وللأمن القومي العربي، مثل التهديدات الإسرائيلية، إلا أن بعض الدول العربية مثل دول الخليج العربية، أو دول شمال أفريقيا، قد لا ترى بالضرورة أن إسرائيل تشكل بالنسبة لها تهديدًا رئيسيًا مباشرًا، من ثم؛ فإن صناع السياسة الأمنية في تلك الدول قد يضعون التهديد الإسرائيلي في مرتبة أقل من تلك المرتبة التي يضعها آخرون. كما أن دولاً عربية أخرى قد تقلل من أهمية التهديدات التي تحددها دول بعينها على أنها تهديدات رئيسية، وهكذا تباينت السياسات الأمنية للدول العربية ولم يحدث اتفاق فيما بينها إلا فيما ندر حول نوعية التهديدات ومصادرها وكيفية مواجهتها.

ولعل أهم مظهر للاتفاق كان القرار المصري- السوري المشترك بشن حرب أكتوبر 1973 ضد إسرائيل، بغرض تحرير الأراضي العربية المحتلة، بالرغم من اختلاف الدولتين فيما بعد حول استراتيجية التعامل مع نتائج الحرب بما في ذلك التسوية السياسية بينهما وبين إسرائيل

كم كان لدى القادة العرب في بداية الحرب الباردة بعد نظر نحو إشكالية تحقيق الأمن القومي العربي، ليس فقط باعتباره مسألة عسكرية، كما هو الحال في النظرية التقليدية للأمن القومي، وإنما باعتباره ظاهرة شاملة متكاملة الأبعاد العسكرية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

وإذا كانت المادة السادسة من ميثاق جامعة الدول العربية تقيم نظامًا أقرب إلى نظام الضمان الجماعي بين الدول الأعضاء، فإن معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين دول الجامعة والتي وقعتها الدول العربية المستقلة آنذاك في عام 1950 قد ربط بوضوح ووعي بين الأبعاد العسكرية للأمن وبين مقوماته الاقتصادية؛ حيث أقامت المادتان الثانية والثالثة نظامًا للضمان والأمن الجماعي، وقررت -في المادة الخامسة- إنشاء عسكرية دائمة من ممثلي هيئة أركان حرب الجيوش العربية لتنظيم خطط الدفاع المشترك، وأنشأت المادة الثالثة مجلس الدفاع المشترك، والذي يتكون من وزراء الخارجية والدفاع الوطني للدول المتعاقدة أو من ينوبون عنها، وأضافت المادة الثالثة والسابعة ضرورة «إشاعة الطمأنينة وتوفير الرفاهية للمواطنين»، ولهذا، أنشأت المادة الثامنة مجلسًا اقتصاديًا من وزراء الدول المتعاقدة المختصين بالشئون الاقتصادية.

وفيما يتصل بدور مؤسسة القمة العربية في دعم الأمن القومي العربي، ينبغي التذكير بأن مبادرة الرئيس الراحل جمال عبد الناصر بالدعوة إلى عقد القمة العربية الأولى بالقاهرة، في يناير/ كانون الثاني عام 1964، كان استجابة للتحديات الأمنية التي مثلتها إسرائيل ومشروعاتها التوسعية في تحويل مياه نهر الأردن، ولقد شهدت مؤتمرات القمة السبعة الأولى فيما بين 1964-1974 إدراكًا واضحًا لمصادر تهديد الأمن القومي العربي ومحاولات لوضع أسس لسياسات دفاعية عربية؛ حيث ساد الإجماع بين الحكومات العربية وشعوبها على أن إسرائيل تمثل التهديد الرئيسي للأمن القومي العربي، كما أكد على ذلك مؤتمر القمة الأول، ووافقت القمة الثانية بالإسكندرية عام 1964 على ضرورة تحرير فلسطين كهدف قومي عربي وإنشاء جيش تحرير فلسطيني، ومنظمة التحرير الفلسطينية، وتوصلت القمة الثالثة عام 1965 إلى ميثاق التضامن العربي، وأقرت القمة الرابعة في الخرطوم عام 1967 سياسة عربية جماعية ضد إسرائيل (لا سلام مع إسرائيل، لا اعتراف بإسرائيل، لا تفاوض مع إسرائيل)، وأكدت القمة السادسة على أهمية استمرار الإجماع العربي، بينما أكدت القمة السابعة عام 1974 على اعتبار منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني.

وقد أنشأت القمة العربية الأولى قيادة عربية مشتركة للجيوش العربية، وتم الاتفاق على أن يتولى مصريّ رئاستها، وأن تكون

القاهرة مقرها الرئيسي، وتوصل المؤتمر الثاني إلى الموافقة الجماعية على: خطة العمل العربي الجماعي لتحرير فلسطين، وهي الخطة التي دعت إلى دعم وحماية الدفاع العربي للدول العربية التي يجري فيها نهر الأردن، كما طلبت القمة الثانية من القيادة العربية المشتركة ومن جيش تحرير فلسطين العمل المشترك من أجل إنشاء قوات فلسطينية، ودعا المؤتمر السادس بالجزائر عام 1973 إلى ضرورة تأمين كافة صور التأييد العسكري بالجبهات المصرية والسورية المقاتلة، كما أكد المؤتمر السابع على الالتزام العربي المشترك من أجل تحرير الأراضي العربية المحتلة.

لقد حثت القمم العربية -في هذه المرحلة- ليس فقط على التعاون الاستراتيجي بين الدول العربية وإنما كذلك على مساهمة الدول العربية الغنية ماليًا في بناء القوات المسلحة المصرية والسورية للمواجهة القادمة مع إسرائيل، بُغية تحرير الأراضي العربية المحتلة، كما شهدت -لأول مرة في التاريخ العربي- تنسيقًا استراتيجيًا نادرًا بين مصر وسوريا، تمهيدًا لحرب 1973 ضد إسرائيل؛ حيث اتخذ الرئيسان المصري السادات والسوري الأسد قرار الحرب وتوقيته دون خوف أو خشية من تسريبه إلى العدو، كما شهدت تلك المرحلة -كذلك- مشاركة عربية فعالة أحيانًا ورمزية أحيانًا أخرى من جانب الدول العربية المساندة لدول المواجهة مع إسرائيل.

ومع ذلك؛ فإن انقسام الأقطار العربية -في أعقاب حرب 1973 وحتى اليوم- بناءً على عوائد النفط إلى دول نفطية من ناحية، ودول نهرية من ناحية أخرى، ودول تؤمن بالسلام مع إسرائيل من ناحية، ودول تعتقد بأبدية الحرب العربية الإسرائيلية من ناحية أخرى، بين دول لصيقة الصلة بالولايات المتحدة الأمريكية والنظام الرأسمالي من ناحية، ودول ما زالت تعيش مرحلة الفكر المركزي والحزب الوحيد من ناحية أخرى، كل ذلك انعكس بالضرورة على ضعف مؤسسة القمة العربية ومن ثم على انكماش دورها في تحقيق الأمن القومي العربي.

ومما ضاعف من ذلك، قيام الدول المتشابهة في النظام الإقليمي العربي بتشكيل منظمات إقليمية مثل مجلس التعاون لدول الخليج العربية، اتحاد دول شمال أفريقيا والاتحاد العربي، ولا شك أن تلك المنظمات كانت سببًا في إضعاف الجامعة العربية ومؤسسة القمة العربية، كما أنها، ونظرًا لضعفها، أدت إلى ارتباط أعضائها بصورة عضوية بالدول الكبرى لتحقيق أمنها القطري، ولعل ارتباط دول مجلس التعاون بمعاهدات حماية عسكرية مع الولايات المتحدة الأمريكية وغيرها، وارتباط المجلس بحلف الناتو تؤكد على ذلك

أما القومية فهي العروبة مضافًا إليها عامل الرغبة القومية في التوحد السياسي وهي بهذه المثابة وظيفة سياسية. وبعد انفصال الوحدة المصرية السورية (1958–1969)، ثم هزيمة يونيو 1967، ثم نكبة احتلال العراق للكويت، تراجعت أحلام الوحدة العربية والقومية العربية، وبقيت العروبة بكل ما تحمل من معانٍ ومقاصد، وظلت – في تقدير البعض – كامنة في وجدان كل عربي العروبة تشكل – على هذا النحو- رصيدًا معنويًا غير عادي، يتمثل في ارتباط شعوب المنطقة العربية بعلاقة انتساب وولاء قوميين نابعين من وحدة اللغة والتاريخ والمشاعر والمصير المشترك.

والصفة القومية للنظام الإقليمي العربي، هي سمة تميزه عن النظم الإقليمية الأخرى، فهو يتمتع بدرجة عالية من التماسك الثقافي واللغوي والاجتماعي، وهي سمات لا تمنع وجود سمات وطنية خاصة في كل دولة عربية، وهي سمات – إذا حسن توظيفها – تعمل على إثراء الانتماء القومي والوطني معًا. والانتماء المشترك يرتب التزامات ونتائج سياسية على المنتمين إليه، وتجعل التفاعل بين أجزاء هذا النظام الإقليمي له "قيمة رمزية" خاصة، ومن المفترض أنها تفرز قواعد للسلوك والالتزام السياسيين العربيين، وفي مقدمتها مبدأ الشرعية القومية للعمل المشترك وإذا كانت السمة الرئيسية للنظام العربي هي سمته القومية، فإنه مما يلفت النظر أن العقيدة القومية لهذا النظام ليست محل تشكيك، حتى من قبل الذين يشككون في جدواها أو في مضمونها، ولا شك أن هذه العقيدة القومية هي التي هيأت وتهيئ للنظام العربي، جدارًا من المناعة والضمان من تحديات عديدة إذا التزمت الدول العربية بها وقد أريد للعروبة أن تكون حصنًا دفاعيًا جماعيًا عن المصالح الكلية العربية، انطلاقًا من قناعة أصحابها بأن "عروبتهم" جديرة بالمهمة وقادرة على الاضطلاع بأعبائها شريطة الوفاء بالتزاماتها

نخلص مما تقدم عن العروبة، أنها الرابطة التي تربط بين العرب وتشعرهم بوحدة الانتماء إلى أمة واحدة هي الأمة العربية، بغض النظر عن اسم الدولة التي يحملون جنسيتها بصورة رسمية وعن الديانة التي يدينون بها. هذا ما التقى حوله أكثر المفكرين القوميين العرب، وأن العروبة لا تميز بين أبنائها لا في الأصل ولا في الدين ولا في الكون ولا في الجنس، ويركزون كمقومات للعروبة، على اللغة العربية، وعلى الأرض كواقع مادي وعلى إرادة الانتماء كواقع نفسي اجتماعي عند العرب التي، تستلزم بالضرورة وحدة

الهدف عندهم ووحدة المصير، وهذا يعني التحالف مع نفس الأصدقاء ومحاربة نفس الأعداء ومجابهة نفس الأخطار، مما يرسخ التكوين النفسي المشترك للعرب ويقوي، بالتالي شعورهم بعروبتهم وبانتمائهم إلى أمتهم العربية

من المفترض أن الانتماء للعروبة يرتب واجبات والتزامات على أبناء الأمة العربية شعوبًا وقادة بمقتضاها يتعاونون ويتناصرون ويتضامنون، باعتبار أن قضاياهم القومية مشتركة، والأخطار التي تهدد بعضهم تمثل تهديدًا للعرب الآخرين، فالمصير واحد ومشترك. فالعروبة تعبر في أحد معانيها، عن علاقة كل دولة عربية بالوطن العربي، بمعنى علاقة الجزء بالكل الذي تفرضه عضوية الجغرافيا والتاريخ، والحضارة والهموم والآمال المشتركة، فكلاهما يدعم الآخر ويزيد من قوتهما ومناعتهما.17

قرار مجلس الجامعة يطلب وضع دراسة عن الأمن القومي العربي.

في (13 مارس 1990م) وأثناء بحث موضوع إطلاق صاروخ إسرائيلي قبالة الساحل الليبي، اتخذ مجلس الجامعة قرارًا "كلف فيه الأمانة العامة بوضع دراسة شمولية عن موضوع الأمن القومي العربي وعرضها على الدول الأعضاء تمهيدًا لدراستها من قبل مجلس الجامعة في دورته العادية القادمة". ويبدو أن المجلس كان يسعى في إطار بحثه لمسألة الاعتداءات الإسرائيلية إلى إيجاد تعريف للأمن القومي العربي يساعد الدول الأعضاء في فهم ما ينبغي أن تتخذه من خطوات عملية عند بروز تهديدات لهذا الأمن.

ولفت القرار الانتباه إلى غياب وجود تعريف متفق عليه للأمن القومي العربي، في الميثاق أو في معاهدة (الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي) لعام 1950 م، وهو أمر من شأنه أن يولد نقاشات مفيدة حول الارتقاء إلى مستوى أعمق من التعاون العربي بشرط توفر الإرادة السياسية أو الاستعداد المبدئي لهذه المناقشة. بعد شهرين فقط من هذا القرار عُقدت القمة العربية في بغداد في(28/5/1990 م) قدمت الأمانة العامة ورقة بعنوان "الأمن القومي العربي عرض للتهديدات والتحديات". وهي الورقة الوحيدة التي ذهبت إلى وضع تعريف للأمن القومي العربي، وشرح لملابساته ومكوناته والتي جعلتها في شكل العناوين التالية "الأمن القومي السياسي" و"الأمن القومي الاقتصادي" و"الأمن القومي العسكري"، و"تنقية الأجواء العربية"، فبدأت بذكر تعريف للأمن القومي بشكل عام لأي دولة أو مجموعة من الدول عربية كانت أم غير عربية واعتبرت أنّه يعني استخدام مقومات وعناصر القوة الشاملة للمجتمع، (عسكرية كانت أو سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية أو علمية أو تكنولوجية)؛ لحماية المصالح الأساسية للدولة ومواجهة الأخطار والتهديدات التي تتعرض أو يمكن أن تتعرض لها، كما يعني أيضًا إيجاد الحياة الكريمة والمؤسسات المستقرة التي تكفل ارتباط المواطنين بالدولة، وتمكن الحكومة من تعبئة المواطنين وتوظيف طاقاتهم في مختلف الحالات، _خاصةً في لحظات الخطر، وقد وضع التعريف لَبِنات لا بأس بها لفكرة الحكم الرشيد التي ستنطلق في العالم بعد ذلك بسنوات قليلة، حينما عمد إلى تناول ضرورة إيجاد حياة كريمة تكفل ارتباط المواطن بدولته، وهو تعريف صالح إلى يومنا هذا بشكل عام، على أن يضاف إليه قواعد الحكم الرشيد والأمن "السيبراني" كمكونات رئيسية ؛ لتحقيق الأمن القومي.

ويمكن إيجاز الورقة بأنّها عرفَّت مفهوم الأمن القومي بأنّه "حماية مقومات الوجود العربي، وأهمها الأرض والهوية، وتطوير هذه المقومات، وصولًا إلى تحقيق الأهداف القومية، وذلك في مواجهة الأخطار الخارجية والداخلية القائمة والمحتملة". وقد أوردت الورقة التعريف حين تناولها المكون السياسي للأمن القومي العربي ، واعتبرت أن الأخطار الخارجية تنبع من استراتيجيات الدولتين العظميتين، والتغييرات الجذرية الجارية على النظام العالمي، وأن الأخطار الإقليمية تتمثل في سياسات التوسع الإسرائيلي وسياسات بعض دول الجوار، ومن بين أهم الأخطار الداخلية_ الخلافات العربية – التي تشرف أحيانًا على حد المجابهة، وازدياد اعتماد الوطن العربي في الغذاء على الخارج، وعدم قيام صناعة سلاح عربية مشتركة، وأزمة المديونية وقضية المياه. وتناولت الورقة "دواعي الأمن القومي الاقتصادي" فوجدت أنّها تكمن أساسًا في طبيعة النظام الاقتصادي العالمي، وهيمنة القوى والتكتلات الاقتصادية، والعلاقات غير المتكافئة بين أطرافه، وتعاظم تدويل الحياة الاقتصادية في ظل السياسات الحمائية التميزية الإغراقية مع ضعف مناعة الاقتصاديات العربية تجاهها، والتغييرات التكنولوجية وتزايد فجوتها بين الشمال والجنوب.

وبالتالي تصبح أهداف الأمن الاقتصادي العربي هي تسريع التنمية الشاملة وتعظيم القدرة الاقتصادية العربية، وصيانة

(17)https://arabaffairsonline.com

الموارد الطبيعية والبشرية وتحقيق الاستخدام الأمثل لهما، وتحقيق التشابك العضوي بين الاقتصاديات العربية؛ بما يوضح السقف المنخفض للأمن الاقتصادي العربي وغياب أي فكر حقيقي للتكامل الاقتصادي العربي، وربما غلبة النظرة القُطْرية على التحليل، وهو الأمر الذي تكرر عند تناول "الأمن القومي العسكري"، حيث انطلقت الورقة من توصيف الوضع _آنذاك_ بأنّ الاستراتيجيات والخطط والأجهزة القومية العسكرية معطلة، وأنّ نصوص معاهدة الدفاع المشترك وقرارات مؤتمر القمة، وبخاصة القمة الحادية عشرة "1980 م ، توفر قاعدة جيدة ؛ لتأسيس الأمن القومي، وتحقيق أغراضه الرئيسية ولكن علتها الجوهرية تكمن في عدم التنفيذ، ولابد من البدء بالممكن المقبول صعودًا إلى الهدف على مراحل. ثم ذكرت الورقة تحت عنوان تطوير مفهوم الأمن القومي في المجال العسكري، بأنّ ميثاق الجامعة، ومشروع بروتوكول ضوابط العمل العربي المشترك، وميثاق العمل الاقتصادي، واستراتيجية العمل الاقتصادي المشترك "وثائق مؤتمر القمة الحادي عشر_ عمان 1980م" تتضمن المفاهيم التالية: شمولية مفهوم الأمن القومي لمختلف جوانب العمل العربي المشترك (سياسيًا واقتصاديًا، واجتماعيًا، وفكريًا، وتكنولوجيًا، وعسكريًا). وشمولية مفهوم الأمن القومي ، وذلك بربطه عضويًا بالإنماء، على أساس أن العمل الاقتصادي والاجتماعي يشكل الأرض الصلبة للأمن القومي، وتوفير ضوابط تحمي الأمن القومي، وتيسر سبل التخطيط والتنفيذ. ثم تناولت الورقة في نهاية هذه المكونات "موضوع تنقية الأجواء العربية" مذكرّة بأنّ قدرة الدول العربية على تحقيق أمنها القومي ومواجهة التحديات التي تهدد هذا الأمن من مختلف جوانبه ترتبط ارتباطًا عضويًا بنقاء الأجواء ضمن الأسرة العربية، وتأسيس العلاقات بين دولها الأعضاء (ثنائيًا وجماعيًا) على قاعدة الثقة والوفاق، وأن موضوع تنقية الأجواء العربية وتعزيز التضامن العربي لا يزال الشغل الشاغل للقادة العرب، وفي جميع قرارات مؤتمرات القمة العربية، بدءًا بقمة "أنشاص" عام 1946 م، وانتهاءً بقمة الدار البيضاء عام 1989 م، كما أن موضوع تنقية الأجواء العربية ودعم التضامن العربي ظل بندًا متكررًا في جداول أعمال مجلس الجامعة في دورات متعاقبة واتخذ بصدده قرارات عديدة تضمنت المعاني السابقة ذاتها.

إن تعزيز التعاون مع الدول الإقليمية وخاصة دول الجوار العربي وبناء علاقات سياسية واقتصادية متبادلة ومتوازنة تراعي مصالح الطرفين، كلها منعطفات تساهم في تقوية الأمن القومي العربي.

أما الأمن القومي العربي فهو مفهوم واسع ومتشعب يرمي إلى قدرة الأمة العربية على حماية كيانها الذاتي العربي من خلال نظامها السياسي الموحد افتراضا من خلال القوة الاقتصادية والسياسية والعسكرية من كل خطر يهددها مباشر أو غير مباشر أي (توحيد قوى تلك الدول في بوتقة واحدة) وبهذا يبدو الأمن القومي العربي عاطفيا أكثر من كونه مطلبا ماديا.

ويرى بعض الباحثين بأن الأمن القومي أصبح مرادفا للأمن الإقليمي على الرغم من الاختلاف الجذري بينهما.. فالأمن القومي العربي مرتبط بالدول العربية فقط أما الأمن الإقليمي وهو ما تروج له الدول الغربية أي إقليم الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، مرتبط بدول غير عربية كالكيان الصهيوني وتركيا وإيران وربما دول إفريقيا محاذية كأثيوبيا مثلا التي باتت تشكل تهديدا للأمن القومي المصري والسوداني من خلال إقامة سد النهضة.

أي تحويل مفهوم الأمن القومي العربي من مفهوم أيديولوجي إلى مفهوم جغرافي، وهذا بحد ذاته يعتبر خرقا للأمن القومي العربي. لأن ما يجمع مفهوم الأمن القومي هو بالأساس وحدة الأمة العربية والانتماء والمصير الواحد كما يصفه الدكتور علي الدين هلال في دراسته تحديات الأمن القومي العربي في العقد القادم (1986).

تغير المشهد العربي وتراخي المطالبات بوضع إطار للأمن القومي العربي:

لم يصدر عن قمة "بغداد" أي قرار بشأن ورقة الأمانة العامة حول الأمن القومي العربي. وسرعان ما شهدت الأوضاع في الوطن العربي عقب هذه القمة تطورات عصفت بالإطار الذي انطلقت منه فرضيات الورقة السابقة، فبعد قمة "بغداد" بثلاثة أشهر فقط أي في (أغسطس/آب1990م)، غزت القوات المسلحة العراقية دولة "الكويت" محدثة زلزال سياسي لأرضية النهج القومي _خاصةً مع تداعي فرص علاج الأمر عربيًا، وانفتاح المشهد الأمني على مصرعيه أمام تدخلات دولية عسكرية ضخمة؛ لتحرير الكويت من الغزو وضمان أمن الخليج من التهديدات العراقية _آنذاك_ ثم انطلاق مسار سلام عربي إسرائيلي في" مدريد" بعدها بعام ونصف تقريبًا في(أكتوبر/ تشرين أول 1991 م) برعاية دولية، وما أعقب ذلك من انهيار الاتحاد السوفييتي في (ديسمبر/ كانون أول 1991م) وانفراد الولايات المتحدة الأمريكية بقيادة النظام الدولي، وصولًا إلى عقد مفاوضات سرية فلسطينية إسرائيلية في "أوسلو "عام 1991 م بعيدًا عن سلطة الأمم المتحدة وقراراتها، وصولًا إلى التوقيع على اتفاق سلام فلسطيني إسرائيلي عام 1993 م في" واشنطن"، وبدء تصاعد سرعة قطار الشرق أوسطية عام 1994 م وتطبيع العلاقات التجارية بل

والدبلوماسية بين إسرائيل وعدد من الدول العربية.

ومن الجدير بالذكر، أن مجلس الجامعة في موازاة تغير المشهد العربي، اتخذ قرارًا في سبتمبر 1991 م بعنوان " الأمن القومي العربي" طلب فيه من الدول العربية تقديم مقترحاتها حول الأمن القومي العربي إلى الأمانة العامة من أجل وضع دراسة شاملة عن موضوع الأمن القومي العربي وعرضها على الدورة التالية لمجلس الجامعة، وجدد طلبه هذا في (إبريل/نيسان 1992 م، ثم قرر في (سبتمبر/أيلول 1992 م) تشكيل لجنة وزارية ؛ لمناقشة الدراسة وإعداد الملاحظات التي تراها تمهيدًا لعرضها على مجلس الجامعة في دورة (سبتمبر/أيلول1993 م)، وعقد فريق عمل شكله الأمين العام لجامعة الدول العربية اجتماعين، وتلقت الأمانة العامة مجموعة اقتراحات من بعض الدول العربية، وناقشت اللّجنة الوزارية المكونة من عشر دول الدراسة وقرر المجلس المنعقد في(21 سبتمبر/أيلول1993م)، أي بعد أسبوع واحد تقريبًا من توقيع اتفاق السلام الفلسطيني الاسرائيلي في (13 سبتمبر/ايلول 1993 م) في "واشنطن"، وقررت تأجيل مناقشة الدراسة.

أوسلو تدفع بالشرق أوسطية إلى السطح:

لقد ارتبطت القضية الفلسطينية ارتباطًا وثيقًا بصعود أيديولوجية القومية العربية واعتبرت إلى حدٍ كبيرٍ نواة الأمن القومي العربي، ونظرت القومية العربية إلى أن الصراع مع إسرائيل هو "صراع وجود" وليس "صراع حدود"، واستحالة التوافق بين الصهيونية والقومية العربية. غير أن مفاوضات "أوسلو" وما أنجبتها من اتفاقات، جاءت في ظروف الشرخ العميق في بنية العلاقات العربية العربية ،التي "كشفت عنه" أزمة الخليج"؛ لتعطي مساحة لأن تطغى أولوية التناقضات العربية العربية على ما سواها من تناقضات _بما في ذلك التناقضات العربية الإسرائيلية_ مما سمح بالتبشير بالشرق أوسطية، وعقد "مؤتمر الدار البيضاء لدول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا" عام 1994 م ؛ لخلق شبكات علنية لتحفيز العلاقات التجارية بين بعض الدول العربية وإسرائيل، بل الحديث بشكل علني عن هيكل مؤسسي للنظام الشرق الأوسطي مكون من: (سكرتارية دائمة، ولجنة تسيير، ومجلس إقليمي للسياحة، وغرفة تجارية إقليمية، ومشروع لبنك شرق أوسطي).

ولعل من دلائل تغير البيئة العربية الرسمية المحيطة بمفهوم الأمن القومي العربي في أقل من أربع سنوات من تقديم دراسة عام 1990 م ، أن العلاقات العربية مع إسرائيل التي تلت الاتفاقات الفلسطينية الإسرائيلية استقبلت برد فعل رسمي مختلف تمامًا عن اتفاق السلام المصري الإسرائيلي، بما يوضح حالة من تفكك مفهوم الأمن القومي العربي بشكله التقليدي الذي ظلل المنطقة من عام 1945 م وحتى منتصف التسعينات_ أي على مدار نحو خمسين سنة من نشأة الجامعة العربية_ وفي التقدير يصعب لملمة مكونات الأمن القومي الشرق أوسطي ؛ لأنّه يحمل في طياته بذور فنائه، فلا يستوي الحديث عن أمن سياسي وعسكري واقتصادي دون الحديث عن تحرير الأراضي المحتلة وإلغاء سياسات الاعتداء والاستعلاء على مفردات الوطن العربي أو مجمله.

غير أن القضية الفلسطينية عادت لتؤكد محوريتها في تشكيل مفهوم الأمن القومي العربي، فقد أشعلت انتفاضة الأقصى التي انطلقت في (سبتمبر/أيلول عام 2000 م) الرأي العام العربي، وأوضحت عبث ما يسمى "مفاوضات سلام فلسطينية إسرائيلية"، وقلبت المعادلات الطبيعية التي كان يتم الدفع إليها منذ 1993 م رأسًا على عقب، ومن المناسب التذكير بأن قمة "القاهرة" المنعقدة في (أكتوبر/ تشرين الأول عام 2000 م) اتخذت قرارًا ينص على مبدأ دورية انعقاد القمة وإدراجه في ملحق مكمل للميثاق بما يسهم في دعم العمل العربي المشترك في كافة المجالات، وهو قرار يصب في مصلحة تثبيت دعم مؤسسة التعاون العربي، ومنع انهيار نواة الجوامع المشتركة.

القوة العربية المشتركة وصيانة الأمن القومي العربي:

أصدرت القمة العربية في شرم الشيخ قرارًا في 2015 م بإنشاء قوة عربية مشتركة، وتم تكليف الأمين العام بالتنسيق مع رئاسة القمة بدعوة فريق رفيع المستوى تحت إشراف رؤساء أركان القوات المسلحة في الدول الأعضاء لدراسة كافة جوانب الموضوع واقتراح الإجراءات التنفيذية وآليات العمل والموازنة وعقد اجتماعين لرؤساء الأركان المشتركة في(22 إبريل/نيسان 2015م)، وفي (23 و24 مايو/أيار 2015 م) وبرز توجهان بشأن النقاط الثلاثة التالية، النقطة الأولى: هل يتم تشكيل القوة في كل

دولة في الأوضاع العادية المستدامة قبل تنفيذ المهمة أم يتم تشكيلها أثناء طلب المهمة؟، والثانية: هل يتم تشكيل قيادة عامة للقوة المشتركة تعاونها هيئة أركان من جميع الدول الأطراف، أم الاكتفاء بمجموعة تخطيط وقيادة ميدانية في منطقة مهمة؟ والثالثة : هل يتم تخصيص موازنة بحصص مالية محددة مسبقًا أم أن تكون كل دولة مسؤولة عن تمويل قواتها؟ وتم الاتفاق في الاجتماع الثاني على أن تكون مهام القوة العربية المشتركة كالآتي: مكافحة الإرهاب وصيانة الأمن القومي العربي، حفظ السلام في الدول الأطراف، المشاركة في عمليات الإغاثة والمساعدات الإنسانية، المشاركة في عمليات البحث والإنقاذ، تأمين الحدود البرية والبحرية والجوية. وقامت الأمانة العامة بإعداد مشروع بروتوكول وتم إرساله إلى الدول العربية لإبداء ملاحظاتهم. وتلقت الأمانة العامة ملاحظات من أربع عشرة دولة، وتم تضمين الملاحظات، وتم تحديد يوم (29/7/2015 م) موعدًا لإقرار البروتوكول، غير أن ست دول عربية رأت التأجيل لمزيد من التشاور.

الرأي العام العربي والأمن القومي العربي:

تعبر الجامعة العربية والمؤسسات العربية المختلفة عن التيار القومي في الإرادة الشعبية التي أوجدتها وكانت نشأتها استجابة لها؛ بل إن كثير من أدبيات السياسة العامة العربية وجدت أن التيار القومي عادة ما تعبر عنه الطموحات الشعبية والتيار القطري تعكسه وجهات النظر الحكومية والرسمية، واستجابة الحكومات العربية للطموحات الشعبية والرأي العام جاءت بشرط المحافظة على استقلالية قرارها وسيادتها الوطنية والحيلولة دون التأثير على مكوناتها الشعبية، وعادة ما تنشأ جدلية فيما بين طموحات الشعوب من الانضمام إلى منظمات متعددة الأطراف ذات اتجاهات اتحادية، وبين ممارسات السلوك الرسمي الأكثر تحفظًا للحكومات، وهو أمر ينبغي تسليط الضوء عليه عند الحديث عن الأمن القومي العربي. فديباجة ميثاق الجامعة أشارت إلى الرأي العام وآماله، بل وإلى الاعتراف بأن هناك مجالًا مفتوحًا لتعاون أوثق وأقوى مما نص عليه الميثاق وأن للدول العربية الراغبة في ذلك أن تعقد فيما بينها ما تشاء؛ لتحقيق هذه الأغراض.

يخضع تشكيل أجندة الأمن القومي العربي كما أي سياسة عامة خارجية، إلى تأثير أربعة أصناف من اللاعبين الرئيسيين داخل منظومة الوطن العربي، وهم السياسيون، والرأي العام، والاحترافيون المختصون، وممثلو الإدارات العليا. والسياسيون هم أصحاب الكلمة العليا – أيًا كان شكل نظام الحكم – ؛ للتعبير عن طموحات الرأي العام لديهم. غير أن التأثير على الرأي العام العربي لم يعد أمرًا داخليًا يمكن التأثير فيه بوسائط داخلية أو محلية بل صار تابعًا في بعض منه إلى تأثيرات خارجية، مذهبية الهوى أو دينية الطابع أو إثنية الاتجاه أو داعية للاستسلام والانهزامية. وفي ظل ضعف الخطاب القائم على معاني القومية العربية بشكلٍ عامٍ، فمن المتوقع ألاّ تصمد بعض قطاعات الرأي العام أمام الإيحاءات الخارجية المضادة.

ويستدعي ذلك التذكير بأنّ الثقافة الجمعية العربية ليست متناقضة بل متشابهة في معظمها، ولا يحتاج المرء إلى كثير من المجهود لتبيينه، كما تتشابه هذه الثقافة في مرتكزاتها الوجدانية لدى الرأي العام، وفي أغلب الأحيان تتشابه أهداف الشعوب العربية في طموحها نحو الحياة تحت مظلة سيادة القانون، ودولة المؤسسات الفعالة، والشفافية، والمساءلة، واحترام حقوق الإنسان، ومشاركة المواطنين في القرارات التي تؤثر على حياتهم، وترى أن أي تعاون عربي يجب أن ينصب على هذه المعاني بالإضافة إلى التعاون من أجل التخلص من الاحتلال الإسرائيلي الجاثم على صدور العرب جميعًا، والمساهمة في مشروع نهضوي يتناسب مع تاريخهم ويرضي طموحات مستقبلهم.:

كما رأينا أعلاه، لقد ساهمت الأمانة العامة في صياغة تعريفات شاملة للأمن القومي العربي من واقع ممارستها وتجاربها وقربها وفهمها لمسار الأوضاع في المنطقة وآمال شعوبها, وكما أن الخدمات العامة تلعب دورًا مهمًا في تحقيق أهداف الدولة وصياغة وتنفيذ وتخطيط وتقييم السياسات العامة، تحتاج أي ترتيبات جيدة للأمن القومي العربي إلى جهاز قادر على تحقيق ذلك، وهو أمر يمكن تحقيقه من خلال توظيف كوادر جديدة ذات مؤهلات داخل الأمانة العامة، والأهم أن يتم اختيارهم للعمل في المؤسسات العربية من خلال خبرات قيادية مكتسبة في ممارسات أخرى، سواءً في القطاع الخاص، في منظمات غير حكومية، أو في مهن مختلفة بحيث يجلبون معهم أشكال مختلفة من الخبرة والرؤى للتفاعل مع التطورات السريعة التي تطرأ على شكل المؤسسية.

تظل العلاقات فيما بين الشعوب العربية، بما في ذلك مكوناتها المختلفة، مترابطة ثقافيًا دون إقصاء أو استعلاء أو إلغاء، بما يسمح بأن تتشبث هذه الشعوب بأحلامها الكبيرة، فمطالبها عادلة، والظلم الواقع عليها في "فلسطين" أو في غيرها جلي لا

تخطئه عين، والمستقبل لصالحها بكل معنى الكلمة حتى وإن كان الحاضر قاسيًا. وسيبقى الأمن القومي العربي في نواته انعكاسًا لتطلعات هذه الشعوب إلى مستقبل مشترك تستحقه. 18

(18) https://www.alyoum8.net/articles/94147

المطلب الرابع

دور الجنوب في تعزيز الامن القومي العربي

لقد تميزت الدولة الجنوبية بعد قيامها في 30نوفمبر 1967م في بناء المؤسسات الأمنية والعسكرية على احدث النظم والطرق في حفظ الامن وسلامه السيادة على المستوى الداخلي وكذلك الإقليمي والدولي ، وقد عززت هذه الخاصية لدولة الجنوب(جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية ومن ثم جمهورية الديمقراطية الشعبية) في وضع قوانين تحفظ سلامة المواطن والممتلكات العامة والخاصة من أي اعمال تخريبه ، أما على المستوى الإقليمي فقد عملت على المحافظة على حدود الدول المجاورة من تهريب المخدرات والأسلحة والجماعات الإرهابية وعلى مستوى الدولي شاركت للحفاظ على الممرات المائية وبالذات باب المندب الذي يعد من طرق المصالح الكبرى للاقتصاد العالمي.

أولا: دولة الجنوب والأمن الوطني الجنوبي

على مستوى الداخل تمتعت جميع المحافظات الجنوبية ليقظه أمنية عالية من خلال توفير كافة الإمكانيات للعمل في هذه المجال وكذلك تدريب وتأهيل الكادر الأمني والعسكري في الدول التي كانت تعرف سابقا باسم المنظومة الاشتراكية وهي ذات خبرة عالية استطاعت ان تجعل من الشخصية العسكرية والأمنية الجنوبية صاحبة الحضور الفاعل وكذلك لعبت لجان الدفاع الشعبية الدور الواسع للمحافظات والمديرات في رصد التحركات لمن هم غرباء عن المنطقة ومعرفة أسماء من يسكنون بالحي، وكانت لأقسام الشرطة هيبتها الكبرى عند الناس وهذا ما أوجد علاقة ودية بين المواطن ورجال الأمن الذين تساعدوا معهم في حادثة إرهابية، حيت كانت تسعى جماعة من المرتزقة لتفجير خزانات النفط الواقع بين القلوعة والمعلا في ثمانينات القرن الماضي في عهد الرئيس السابق علي ناصر محمد حيث ابلغ المواطنون عن تحركات مريبة عند هذه الخزانات فوضعتهم تحت المراقبة حتى تمكنت من القبض عليهم بالجرد المشهود ...

وقد أصبحت هذه القضية لدا الراي العام في الشارع الجنوبي ، ليست قضية تمس أمن الدولة ولكنها قضية متصلة بأمن المواطن شخصيا في منزلة حيت إنه لو نفذت هذه العملية وثم تفجير هذه الخزانات المشحونة بالمحروقات لأصابت الضرر الكبير مدينه عدن والسكان ولا حدثت ثلوث عام في البيئية ...

ولقد تابعت الجماهير هذه المحاكمة الذي عرفت بمحاكمة (دهمس) فقد كلفت الدولة محامون لدفاع عن هذه الجماعة وقيام محاكمة عادلة وكانت لتلفزيون عدن الدور الأكبر في نقل وقائعها الى الراي العام الجنوبي وقد أثارت هذه القضية حفظ الأمن الداخلي لدولة الجنوبية ومهام رجال الأمن في هذه الجانب وكذلك دور الشعب الجنوبي في المساهمة للحافظ على الأمن فلم تكن القضية ذات مصلحة لجهات الاختصاص ، ولكن شعر كل مواطن أنه اسهم في الحفاظ على سلامة حياته من هذه الكارثة لو وقعت ...

وهناك أيضا قضية اغتيال اللاجئ السياسي العراقي والأستاذ الجامعي توفيق رشدي حيت ثم اغتياله من قبل عناصر في مخابرات العراقية الذين كانوا يعملون في سفارة العراق في خور مكسر، وبعد تنفيذ هذه الجريمة هربوا إلى سفارة بلادهم، ولكن كان الموقف الدولة الجنوبية، وهي أول جريمة تحدث من هذا النوع بعد عام 1967م الذي يمس هيبة الدولة وحضورها الأمني على مستوى الإقليمي والدولي وهو تجاوز سياسي ودبلوماسي لدور أي سفارة تقيم أي بلد حيت عليها احترام النظم والقوانين لدولة المقيمة فيها ...

فقد اتخذت الدولة الجنوبية قرار بتسليم الجنات وكانت المدة 24 ساعة ولكنهم رفضوا فقد تم اتخاد قرار اقتحام السفارة العراقية في خور مكسر والقبض على القتلة ومن تم التحقيق معهم من قبل الأجهزة الأمنية الجنوبية لمعرفة دوافع الجريمة والتي كان ضحيتها احد أعضاء الحزب الشيوعي العراقي في الشعب الجنوب.

كذلك علينا أن لا ننسى دور القوانين والنظم ورجال القضاء والمحاماة حيت كانت تخلو المحاكم والمؤسسات الدستورية والقانونية من الفساد المالي والإداري، حيت كان الجميع يحترم هيبة القانون الذي هو من هيبة الدولة وقد عززت هذه العوامل من بناء ثقافة قانونية عند العامة فلا توجد مظاهر التسلح في الشوارع كما هو الآن، وكان من يحمل سكينا يسجن ستة أشهر أما السلاح فلا يملكه في المدن إلا رجال الأمن والمؤسسات العسكرية19

أما الجغرافيا البحرية فقد استطاعت بناء قوة بحرية مدربة تدريب عاليا تتحرك من منطقة عدن وخليجها في بحر العرب والجزر الجنوبية وباب المندب كي تحفظ الملاحة الإقليمية والدولية من أي أعمال تمس مصالح الدول.

ثانيا: دولة الجنوب وحفظ التوازن في المنطقة العربية والعالم.

أما على المستوى الإقليمي فقد لعبت جمهورية اليمن الديمقراطية عبر قواتها البرية والبحرية في تعزيز استقرار المنطقة من أعمال القرصنة وتسلل الجماعات الإرهابية عبر الممرات المائية، كما لعبت القوات البحرية الجنوبي في حرب أكتوبر 1973م أخطر الأدوار العسكرية، عندما تم إغلاق باب المندب وهذا العمل شل مقدرة تحرك القوات البحرية الإسرائيلية من ميناء ايلات مرورا بالبحر الأحمر وباب المندب وبحر العرب وكانت جزيرة ميون هي النقطة الأهم في تحرك القوات البحرية الجنوبية ...

أما على المستوى الدولي فقد كانت القوات الجنوبية عدت أدوار إيجابية منها مشاركة فصايل من الجيش الجنوبي أثناء الحرب الاهلية في لبنان من أجل حفظ السلام في سبعينات القرن الماضي وقد استطاعت هذه القوة أن تثبت جدارتها في بيروت وهي على أعلى كفاءة قتالية.

إن هذه الخصائص جعلت مركزية اليمن الديمقراطية الشعبية في صدارة الدول التي تتمتع بحضور أمني كبير على مختلف الأصعدة وهذا ما جعل عدن عاصمة الجنوب من أمن دول العالم فقد خلت من جرائم السطو المسلح والقتل والاغتصاب وتسويق المخدرات والسلاح وتواجد الجماعات المتطرفة فيها مما جعل من زارها يرى فيها مدينة تعيش تحت حماية قوة أمنية تعمل على مدار الساعة بدون توقف وهذا ما كان يفتقد إليه المواطن الجنوبي عندما يرحل إلى خارج الجنوب ويستوطن دول أخرى تعد الجرائم فيها جزءا من صفاتها.

تعيش الدول العربية في محيط إقليمي متفاوت التأثير والتأثر، ففي الشرق والشمال تواجه طلائع الأمة العربية الأمتين الإيرانية والتركية، وتلك الأمم الثلاث (العربية والإيرانية والتركية) أنتجت بجدارة التاريخ الحضاري للإسلام، ومع ذلك تشتد ما بينها التوترات ما بين الآونة والأخرى.

وفي الغرب والجنوب تتعايش الشعوب العربية مع تأثيرات الأوربة والأفرقة وانعكاساتها. إن هذه الجغرافية السياسية والثقافية تدفعنا للتساؤل: كيف يتشارك الجنوب العربي جيرته مع كل هذه الألوان الثقافية وما هو موقعه دوليًا وما مدى تفاعله مع المتغيرات الدولية؟

أولا:دور دولة الجنوب في حماية الأمن القومي العربي للفترة من 1967م – 1990م

لقد تمثلت الحماية التي قدمتها جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية للأمن القومي العربي لاسيما دول التعاون الخليجي العربي ومصر العربية

حماية حدود الدولة الجنوبية من التهريب إلى الدول الخليجية من حسن حظ الدول الخليجية أن الدولة الجنوبية كانت هي المبادرة لتبني محاربة التهريب إلى الدول الخليجية رغم المعاملة الخليجية الباردة للجنوب يعكس قوى القبيلة اليمنية التي جعلت من حدودها مصدر موت وعدم الاستقرار للمملكة العربية السعودية وعمان.

كذلك استطاعت الأجهزة الأمنية والعسكرية الجنوبية في الحفاظ على حدود الدولة ومنع كل محاولات التسلل التخريبية وتهريب المخدرات والأسلحة لدول الجوار حيت كانت القوة الجنوبية ليست فقط مهامها حفظ الامن الجغرافي لبلادها ولكنها أيضا عملت على قطع أي عمل تخريبي ينطلق عبر الحدود البرية الى جهات أخرى

(19)

. رفض تهديد الدول الخليجية من بحار الدولة الجنوبية حيث جعلت دولة الجنوب من موقعها الاستراتيجي وأهميته مصدر استقرار لدول الخليج العربي والعالم والآخر حيث كانت القادرة على حماية الأمن والسلم الخليجي والعالمي هذا الموقع الاستراتيجي رغم التجاذبات الدولية والاستقطابات الإقليمية إلا أن الدولة الجنوبية لم توظف حدودها البحرية الهامة لصالح القوى اليمنية والإقليمية والدولية المعادية للدول الخليجية رغم قساوة التعامل الخليجي مع الدولة الجنوبية ومع ذلك لم تتعامل الدولة الجنوبية بردود الأفعال هادفة إلى تقديم نموذجا مغايرا لنموذج نظام القبيلة الزيدية اليمنية الذي وظف حدوده للقوى الداخلية والخارجية بهدف تدمير الأمن الخليجي ومع ذلك ظل يحظى برعاية خليجية متميزة. ولا يخفى على أحد بأن هذه المهمة الجسيمة التي تبنتها الدولة الجنوبية في حماية حدودها البحرية ورفض توظيفها لتهديد الخليج كلفها إمكانيات كبيرة

تبني الدولة الجنوبية لسياسة حسن الجوار مع الدول الخليجية: فجر شعب الجنوب الثائر ثورته ضد بريطانيا في 14 أكتوبر مقدما قافلة من الشهداء والجرحى طيلة أربع سنوات عجاف توجها بإعلان دولته الجنوبية المستقلة عام 1967 بهدف تحقيق الاستقرار في الجنوب والخليج.

إلا أن صعود الدولة الجنوبية المحصنة بثورتها الناضجة أدى إلى انتصار مشروعها المدني من خلال تدويل القبيلة بعكس ما حدث في اليمن عندما انتصرت القبيلة على الدولة من خلال قبيلة الدولة، ولهذا شكل المشروع المدني الجنوبي عامل استقرار داخلي أدى إلى تسهيل مهمة الدولة في تبني سياسة حسن الجوار مع الدول الخليجية الأمر الذي انعكس إيجابا على الاستقرار الخليجي وساهم في نهضته. وهو الشيء الذي لم تدرك قيمته الدول الخليجية إلا بعد الاحتلال اليمني للجنوب وانهيار الاستقرار الخليجي.

انهيار أمن الخليج بعد احتلال الدولة الجنوبية من خلال توريط اليمن الموحد للعراق بتبني سياسة الإلحاق في احتلال الكويت تمكنت الدولة الزيدية اليمنية بمنهجها الباطني العميق من استدراج النظام العراقي إلى مصيدة الكويت خدمة للمشروع الإيراني الهادف إلى الهيمنة على الخليج وتمكين القوى الزيدية من الهيمنة على الجنوب ، إذ توفقوا في دفع صدام لاحتلال الكويت بعد أن أوهمه نظام صنعاء بأن حدود الجنوب البرية والبحرية والجوية التي كانت سياجا الحماية الخليج تحت خدمة القوات العراقية لضمان نجاحه في تحقيق مشروعه بحجة عودة الفرع إلى الأصل على غرار ما يروج له نظام صنعاء بعد تفجير اللغم الوحدوي وقد لعب الترويج اليمني لصدام دورا وصل إلى خروج مسيرات كبرى ترفع شعار (بالكيماوي يا (صدام بينما ذهب التيار الجنوبي برئاسة الرئيس البيض إلى صدام ونبهه إلى خطورة هذه الخطوة التي أوقعه فيها نظام صنعاء حتى لا يقع بما وقع فيه الجنوبيين وهو الدرس الذي لم يستوعبه النظام العراقي إلا بعد احتلاله للكويت وتخلي الكل عنه بما فيهم النظام الزيدي للقبيلة اليمنية ، وبهذه الكارثة التي ارتكبها العراق دفعت الدول الخليجية الثمن باهضا وتعرض أمنها لمخاطر كثيرة وما كان لذلك أن يكون لو استجابة دول الخليج لاستغاثة الجنوبيون في إنقاذ دولتهم من التدمير الممنهج بعد الوحدة وتفعيل وتطبيق قرار عدم تحقيق الوحدة بالقوة

الاستثمار اليمني للحدود الجنوبية للتهريب إلى الخليج كان للسياسة الجنوبية في محاربة التهريب إلى دول الخليج دورا بارزا لاستقرار الخليج بعكس ما قام به الاحتلال اليمني بعد احتلاله للجنوب عام 1994 ، إذ سلم الحدود البرية والبحرية والجوية الجنوبية للعصابات الداخلية والخارجية بطريقة لا مشروعة مستثمرا الاتجار في كل الممنوعات من مخدرات وسلاح وبشر عبر ظاهرة التهريب اللامشروعة الأمر الذي الحق بالأمن الخليجي أضرارا كبيرة ما كان لها أن تحصل أن بقيت الدولة الجنوبية

صناعة القراصنة لجذب القوى الدولية لتهديد الخليج لم يكتف الاحتلال اليمني بما الحقه بالأمن الخليجي من ضرر بل وصل به الأمر إلى تعريض السيادة الخليجية للدمار كليا من خلال صناعته لظاهرة القراصنة ودعمهم وفق عملية استخباراتية كبيرة مدعمة من قبل قوى إقليمية ودولية للاعتداء على المصالح الدولية في باب المندب الذي ظل أكثر من عقدين من الزمن ينعم بالاستقرار بفضل الدولة الجنوبية قاصدا من صناعة هذه الظاهرة الخطيرة .

قوى الكبرى إلى باب المندب بهدف نقل الصراع الدولي إلى هذه المنطقة الحساسة غير آبه بأي نتائج كارثية على الكل طالما تدر عليه مبالغ طائلة غير مشروعة وهي ظاهرة غريبة وفريدة لم تحدث بهذه الطريقة الخبيثة في أي مكان بعصرنا الحديث مستغلا انهيار الدولة الجنوبية التي تهاون الخليجيون في إنقاذها لإنقاذ أنفسهم أولا.

الثورة الجنوبية تفشل المشروع الإخواني لتفكيك الخليج وبعد أن أفشلت الثورة الجنوبية الاحتلال اليمني المدعوم إقليميا ودوليا من التغلغل في الجسد الخليجي انتقل إلى عقد صفقة مع حزب الأخوان المسلمين بوساطة حزب الإصلاح بهدف إسقاط

الدول الخليجية عبر الجنوب بوساطة ماسمي. بثورة التغيير اليمنية مقابل تمكينه من الاستمرار في الهيمنة على الجنوب إلا أن الثورة الجنوبية قامت مرة أخرى وتصدت لهذا المشروع التدميري الإرهابي وأفشلته في الأولى لنقل ما سمي بثورة التغيير اليمنية من صنعا إلى عدن بينما في باطنه تفكيك الأنظمة الخليجية تسهيلا لإسقاطها والهيمنة عليها من خلال حركة الإخوان المسلمين العالمية وقدمت الثورة الجنوبية تضحيات جسيمة لإفشالهم إلا أن الموقف الخليجي

الثورة الجنوبية تفشل المشروع الإيراني لاحتلال الخليج ساهمت دول الخليج العربي بشكل غير مفهوم مما دفع بالاحتلال اليمني إلى المزيد من التمادي في الإتجار بالأمن الخليجي وذلك من خلال إنقاذه بعد أن أفشلت الثورة الذي دفع به في المر الجنوبية مشر - الأول والثاني ضد بعد أن وصل الأمر بالاحتلال اليمني إلى الإتجار بالسيادة اليمنية والجنوبية والخليجية للمشروع الإيراني استنفرت القيادة الخليجية وسرعان ما جعلها تعلن عاصفة الحزم ليلة 2015/3/26 لتحرير اليمن والجنوب من الاحتلال الحوثي الإيراني بقيادة المملكة العربية السعودية ممثلة بالملك سلمان بن عبد العزيز ملك المملكة وخادم الحرمين الشريفين ومحمد بن سلمان ولي العهد السعودي ودولة الإمارات العربية للمتحدة برئاسة الشيخ خليفة بن زايد وسمو الشيخ محمد بن زايد ولي عهد الإمارات العربية المتحدة.

الأمر الذي دفع بشعب الجنوب الثائر إلى أن يلبي دعوة العروبة لتحرير الجنوب واليمن والمنطقة من المشروع الحوثي الإيراني المدعوم إخوانيا. وكان للمقاومة الجنوبية دور الريادة والسبق في تحرير الجنوب وأجزاء كبيرة من اليمن والمشاركة في حماية الحدود الجنوبية للمملكة من التوسع الحوثي ، مقدمة قوافل كبيرة من الشهداء والجرحى والمعتقلين ومتوجة وشعب الجنوب نضالها بتفويض القائد عيدروس الزبيدي لإقامة حامل سياسي للثورة الجنوبية بجناحها السلمي والمقاوم ليتوج جهوده بإعلان المجلس الانتقالي الجنوبي عام 2017 برئاسة الرئيس عيدروس قاسم الزبيدي رئيس المجلس والقائد الأعلى للقوات المسلحة الجنوبية معلنا تبني المجلس لاستعادة الدولة الجنوبية ليلتف حوله السواد الاعظم من الشعب الجنوبي وحتى الآن تمكن من الدفاع عن حدود الجنوب ولا زال يناضل من أجل تمكين الجنوبيين من إدارة الجنوب وتمثيل الجنوب في الداخل والخارج وصولا إلى اتفاق الرياض الذي شر عن المجلس الانتقالي داخليا وخارجيا. ورغم ما يقدمه الشعب الجنوبي وقواته المسلحة والأمنية والمقاوماتية بقيادة المجلس الانتقالي الجنوبي برئاسة الرئيس عيدروس الزبيدي من تضخيات في تصديه للمشروع الحوثي الإيراني المدعوم إخوانيا وذلك في سبيل الدفاع عن الحق الجنوبي والعربي قابله إهمال وتقصير في حق الشعب الجنوبي وقواته المسلحة وقيادته السياسية في الوقت الذي يواجه حرب إبادة في كل الجوانب الخدماتية والمعيشية والأمنية والنفسية والمعنوية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية والخدماتية من قبل القوى اليمنية المعادية للجنوب والخليج معا بعكس القوى اليمنية المتخاذلة عن الحق اليمني والجنوبي والعربي إلا أن التحالف يتغاضى عن فساده وعبثها بالموارد والمؤسسات بشكل غير طبيعي .

الخلاصة العامة:

لكل ذلك لا زال يخيم على المشهد السياسي سر غريب وغامض يكمن في ما اتخذته وتتخذه قيادة الدول الخليجية من مواقف سلبية تجاه الجنوبيين وقيادتهم السياسية في المراحل الثلاث رغم نضالهم من الجل تثبيت الأمن الجنوبي والخليجي والعالمي وبالمقابل ما تتخذه من إيجابية ضد اليمنيين شعبا وقيادة.

ثانيا:دور الجنوب في مواجهة التنظيمات الإرهابية العابرة للقارات من -1990 1994م

ترتب على ما سبق أن الوطن العربي بدأ يعاني من أزمة تتعلق بهوية أمنه القومي، فقد اقترنت الضربات العنيفة المتتالية لجوامعه المشتركة، وأهدافه المشتركة، ومواقفه المشتركة، بتراجع في المعاني الكامنة في مفهوم الأمن القومي العربي والتي غلبت عليها منذ نشأتها أفكار تقدمية تحررية متناقضة مع المبادرات النابعة عن قوى الاستعمار، كما اقترنت بتصاعد ثاني للحركات الإسلامية _وبخاصةً الحركات ذات التوجهات التكفيرية المتطرفة ذات الرؤى شديدة السطحية لموضوعات الأمن القومي العربي، في مطلع التسعينات عقب سقوط الاتحاد السوفييتي وبدء زحف "ميليشيات طالبان "عام 1994، بتعاون مع حركة القاعدة. التي وجدت في دعوات الحفاظ على الأمن القومي العربي تناقضًا مع ما يدعو إليه الإسلام من أممية تختلط فيه القوميات مع بعضها من دون تمييز بين عربي وأعجمي إلاّ في التقوى، ورأت أنّ نصرة "فلسطين" تتم بتديين القضية وأسلمتها وليس تعريبها. وهي جدلية مستمرة منذ منتصف القرن التاسع عشر، وتواصلت بقوة في الستينات، وعادت إلى السطح في التسعينيات، وهي جدلية تتعلق بنظرتنا _نحن العرب_ إلى أنفسنا وما نريده من علاقات فيما بيننا وبين الآخر.

الجنوب في مواجهة التنظيمات الإرهابية المناهضة للمشروع العربي .

في مطلع التسعينات برزت دعوات الحفاظ على الأمن القومي العربي لكن ظهرت هناك دعوات التنظيمات الإرهابية تعد تلك القومية العربية بدعة تتناقض مع ما يدعو إليه الإسلام من أممية تختلط فيه القوميات مع بعضها من دون تمييز بين عربي وأعجمي إلاّ في التقوى، ورأت أنّ نصرة "فلسطين" تتم بتديين القضية وأسلمتها وليس تعريبها. وهي جدلية مستمرة منذ منتصف القرن التاسع عشر، وتواصلت بقوة في الستينات، وعادت إلى السطح في التسعينيات، وهي جدلية تتعلق بنظرتنا _نحن العرب_ إلى أنفسنا وما نريده من علاقات فيما بيننا وبين الآخر.

هنا وقف الجنوب وشعبه في مواجهة مباشرة مع الإرهاب فكانت فتاوى التكفير والقتل والتشريد جاهزة لاستباحة هذا الوطن العربي الذي انبرا للدفاع عن القومية العربية وحماية ثغورها لكنه صار ضحية وذبح من الوريد الى الوريد ومازال حتى الحظة.

مكافحة التنظيمات الإرهابية الدولية في اليمن

إنقاذ أمن الخليج في عهد الثورة الجنوبية لاستعادة الدولة الثورة الجنوبية تفشل المشروع اليمني لإرهاب الخليج لم يشعر أشقاؤنا في الخليج بنعمة الدولة الجنوبية إلا بعد احتلالها من قبل نظام القبيلة اليمنية، أما الدولة الزيدية فقد تمادت بالعبث في استقرار الجنوب والخليج والعالم ولم تكتف بكل ما الحقته بالكل بل انتقلت إلى مربع أكبر وأخطر يتمثل في صناعة الإرهاب في الجنوب وتصديره منه إلى الخليج بهدف تحويل الخليج إلى هدف دولي حتى يتمكن من مهاجمته عبر الجنوب بحجة ملاحقة الإرهاب وعندما وصل التجبر بالاحتلال اليمني إلى هذه الدرجة نهض شعب الجنوب الجبار ليعلن ثورته السلمية في 2007/7/7 بوجه الاحتلال اليمني مطالبا باستعادة دولته التي أمنت الجنوب والخليج والعالم وبغيابها انهار الأمن عند الكل وبعودتها سيعود الأمن الجنوبي والخليجي والدولي وبالرغم من قيام الاحتلال اليمني في قمعها بالقوة إلا أنها صمدت ولا زالت وقدمت في سبيل الجنوب والخليج والأمن العالمي مئات الألاف من الشهداء والجرحى والمعتقلين وتمكنت من إضعافها الأمر الذي أفشل مشروعه الإرهابي للهيمنة على الخليج وبالمقابل تعاملت دول الخليج مع الثورة السلمية الجنوبية بكل برود رغم إفشالها للمشروع اليمني الهادف إلى التوغل فيها بحجة مكافحة الإرهاب.

افشال مشروع الخلافة الإسلامية في الوطن العربي

ومن المناسب التذكير بخطورة إسقاط الصبغة الدينية على قضايا ترتبط بالحقوق القانونية والسياسية لشعوب ذات ثقافة متشابهة، وتمثل وجود مؤسسة جامعة الدول العربية على ضعفها، رابطًا يجعل للدول العربية يدًا عليا على ما سواها من دول شرق أوسطية غير عربية، وانتماء كتل بشرية ضخمة متشابهة الثقافات ومتجاورة جغرافيًا شكل تهديدًا لنظام الشرق الأوسط الذي راهنت عليه الدول الغربية منذ منتصف القرن العشرين ؛ لأسباب مختلفة من بينها مواجهة الاتحاد السوفييتي، وتفادي إنشاء تكتلات ذات توجهات سياسية واقتصادية مغايرة، والملاحظ أنّ تيارات عربية تبدأ في المناداة بأهمية الشرق أوسطية حينما ترى أنّ ميزان القوى لم يعد يميل في مصلحتها داخل المنظومة العربية، فتبدأ في الدفع تارة بروابط المذهب والدين كما البعض مع "إيران" وتركيا" _على سبيل المثال_ أو تارة أخرى بروابط التجارة والأمن والمال والتقرب من الولايات المتحدة كما مع إسرائيل، أو بروابط الجوار المشترك كما مع "أثيوبيا" مؤخرًا، وهو ما أسمته بعض الأدبيات العربية التنافس بين القومية العربية والجيواستراتيجية الشرق أوسطية، والذي يصب بقوة لصالح الأولى على الرغم مما يعتري مكوناتها من ضعفٍ كبيرٍ.

ثالثا:دور شعب الجنوب في مواجهة التدخلات الإير انية في الشأن العربي

هناك عدد من الخلافات ما بين بعض الدول العربية وإيران منها قديمة مثل: الاحتلال الإيراني للجزر العربية الثلاث والذي يعود إلى قرابة نصف قرن (1971) والخلاف العراقي الإيراني حول شط العرب وخط التالوك الذي يعود أيضًا إلى منتصف السبعينات وخلاف حول مجرى مجموعة من الأنهار والروافد التي تنبع من الأراضي الإيرانية، وتحويلها إلى أنهار وخزانات مياه داخل الأراضي الإيرانية والتي اعتبرت من قبل الخبراء خطة لتقليل نسبة المياه المتدفقة إلى العراق.. وخلافات نفطية تعود إلى

ستينات القرن الماضي ما بين الكويت والسعودية من جهة وإيران من جهة أخرى تتعلق بحقل الدرة الذي يقع في منطقة بحرية لم يتم ترسيمها بعد والجزء الأكبر منه يقع ضمن نطاق حدود الكويت والسعودية.

وإلى جانب هذه الخلافات القديمة تبرز الخلافات الجديدة وهي في مجملها خلافات ذات طبيعة سياسية حادة تتعلق بصراع القوى في المنطقة والتنافس المذهبي. ويجد هذا الصراع مبرراته في مقولات التدخل الإيراني في الشؤون الداخلية لبعض الدول العربية والوجود العسكري الإيراني في سوريا والدعم العسكري الإيراني لحزب الله في مواجهة إسرائيل وللحوثيين في اليمن في مواجهة السعودية، الأمر الذي أدى إلى حرب الناقلات النفطية وتفجيرات الطائرات المسيرة وهي عمليات عرضت وتعرض الأمن الإقليمي العربي للخطر.

دور شعب الجنوب في مواجهة التدخلات القطرية والتركية في الشأن العربي

مع تركيا أيضًا تتعدد الخلافات العربية التركية القديمة والجديدة وربما يكون من المفضل البحث في الخلافات الجديدة لأن القديمة لم تعد على جدول أعمال جامعة الدول العربية السنوي. فعلى العكس مما أقرته المبادئ الأتاتوركية "سلم في الداخل وسلم في الخارج " وعلى عكس ما جاء به منظر حزب التنمية والعدالة السابق أحمد أوغلو في كتابه العمق الاستراتيجي بتصفير المشاكل مع الجيران استندت تركيا على رواية أن اتفاقًا جرى بينها وبين العراق في زمن الرئيس الأسبق صدام حسين يقضي بإمكانية دخولها إلى الأراضي العراقية بعمق 30 كيلومترا لملاحقة "الإرهابيين" فقامت بإنشاء نحو 20 من القواعد والمقرات العسكرية التركية وأكبر هذه القواعد قاعدة بامرني شمال دهوك.

وتمتلك تركيا قواعد عسكرية أخرى في عدد من الدول العربية ، ففي مقديشو بالصومال أقامت قاعدة تبلغ مساحتها أربعة كيلومترات مربعة يمكنها أن تأوي حوالي 1500 جندي لاستقبال قطع بحرية وطائرات عسكرية إلى جانب قوات كوماندوس. وفي قطر أعلنت تركيا مؤخرا أنها بصدد افتتاح قاعدة جديدة لها وسيتم تدشينها قريبا إضافة إلى قاعدة "طارق بن زياد" الحالية التي افتتحت عام 2016 وهي قادرة على استقبال 3 آلاف جندي إضافة إلى قوات بحرية وجوية وقوات كوماندوس . وتركيا بصدد إقامة قاعدة بحرية في جزيرة سواكن السودانية ، وفي سوريا تحتفظ تركيا بعدد من القواعد العسكرية في مناطق الباب وجرابلس وأعزاز وعفرين، وهي مناطق واقعة على الحدود التركية السورية، كما تحتفظ تركيا بوجود عسكري غير معلن في ليبيا.

المطلب الخامس

النتائج والتوصيات

أولا: النتائج :

أن التأثير على الرأي العام العربي لم يعد أمرًا داخليًا يمكن التأثير فيه بوسائط داخلية أو محلية بل صار تابعًا في بعض منه إلى تأثيرات خارجية، مذهبية الهوى أو دينية الطابع أو إثنية الاتجاه أو داعية للاستسلام والانهزامية. وفي ظل ضعف الخطاب القائم على معاني القومية العربية بشكلٍ عامٍ، فمن المتوقع ألاّ تصمد بعض قطاعات الرأي العام أمام الإيحاءات الخارجية المضادة.

هنالك مؤامرات تحاك ضد هذه المنظومة من أجل السيطرة على هذه المناطق كونها تمثل قلب العالم. على ضوء ذلك برزت تهديدات جديدة من دول كثيرة إقليمية ودولية بالإضافة إلى فاعلين من غير الدول كالتنظيمات المسلحة (القاعدة ثم داعش، والمليشيات باختلافها).

شكل الأمن الوطني لدولة الجنوب محورا رئيسا بالأمن القومي العربي، فسقوط دولة الجنوب أحال ذلك إلى تفكك وإضعاف منظومة الأمن الوطني والأمن القومي معا، فالأمن القومي الجنوبي في ركن شبه الجزيرة العربية لا ينفصل عن أمن دول الخليج العربي ودول مصر وأمن الوطني العراقي لا ينفصل عن الأمن القومي المصري ولا عن الأمن القومي المغربي والأمن القومي العماني والأمن القومي السوري وهكذا، يكمل بعضهم بعضا، أي أن الأمن الوطني لأي دولة عربية جزء من الأمن القومي العربي.

أن دولة الجنوب عملت على حفظ التوازن في المنطقة العربية وعلى المستوى الإقليمي فقد لعبت جمهورية اليمن الديمقراطية عبر قواتها البرية والبحرية في تعزيز استقرار المنطقة من أعمال القرصنة وتسلل الجماعات الإرهابية عبر الممرات المائية، كما لعبت القوات البحرية الجنوبي في حرب أكتوبر 1973م أخطر الأدوار العسكرية، عندما تم إغلاق باب المندب وهذا العمل شل مقدرة تحرك القوات البحرية الإسرائيلية من ميناء ايلات مرورا بالبحر الأحمر وباب المندب وبحر العرب وكانت جزيرة ميون هي النقطة الأهم في تحرك القوات البحرية الجنوبية ...

أن دولة الجنوب عملت على حفظ التوازن في المنطقة العربية وعلىعلى المستوى الدولي فقد كانت القوات الجنوبية عدت أدوار إيجابية منها مشاركة فصايل من الجيش الجنوبي أثناء الحرب الاهلية في لبنان من أجل حفظ السلام في سبعينات القرن الماضي وقد استطاعت هذه القوة أن تثبت جدارتها في بيروت وهي على أعلى كفاءة قتالية.

إن هذه الخصائص جعلت مركزية اليمن الديمقراطية الشعبية في صدارة الدول التي تتمتع بحضور أمني كبير على مختلف الأصعدة وهذا ما جعل عدن عاصمة الجنوب من أمن دول العالم فقد خلت من جرائم السطو المسلح والقتل والاغتصاب وتسويق المخدرات والسلاح وتواجد الجماعات المتطرفة فيها مما جعل من زارها يرى فيها مدينة تعيش تحت حماية قوة أمنية تعمل على مدار الساعة بدون توقف وهذا ما كان يفتقد إليه المواطن الجنوبي عندما يرحل إلى خارج الجنوب ويستوطن دول أخرى تعد الجرائم فيها جزءا من صفاتها.

إنقاذ أمن الخليج في عهد الثورة الجنوبية لاستعادة الدولة الثورة الجنوبية تفشل المشروع اليمني لإرهاب الخليج لم يشعر أشقاؤنا في الخليج بنعمة الدولة الجنوبية إلا بعد احتلالها من قبل نظام القبيلة اليمنية، أما الدولة الزيدية فقد تمادت بالعبث في استقرار الجنوب والخليج والعالم ولم تكتف بكل ما الحقته بالكل بل انتقلت إلى مربع أكبر وأخطر يتمثل في صناعة الإرهاب في الجنوب وتصديره منه إلى الخليج بهدف تحويل الخليج إلى هدف دولي.

الشعب الجنوبي افشل المشروع الإخواني مشروع الخلافة الإسلامي بقيادة دولتي قطر وتركيا بغرض تفكيك الخليج وبعد أن أفشلت الثورة الجنوبية الاحتلال اليمني المدعوم إقليميا ودوليا من التغلغل في الجسد الخليجي انتقل إلى عقد صفقة مع حزب الأخوان المسلمين بوساطة حزب الإصلاح بهدف إسقاط الدول الخليجية عبر الجنوب بوساطة ما سمي بمشروع الربيع العربي.

ثانيا: التوصيات :

استعادة دولة الجنوب العربي في سبيل القيام بوظيفته الحيوية والاستراتيجية لحماية المياه الإقليمية والدولية وكذلك ليشارك في تعزيز الامن القومي العربي.

دعم القوات الجنوبية المسلحة في واجبها الوطني والعروبي في مكافحة التنظيمات الإرهابية الدولية في اليمن والجزيرة العربية

دعم الاقتصاد الجنوبي وتنمية محافظات الجنوب لكي تكون أكثر امنا واستقرارا لتقوم بكافة مهامها الأمنية والعسكرية.

تعزيز العلاقة الراسية والافقية مع دول الخليج العربي والافريقي وكذلك دولتي مصر والسودان لما لهما من دور كبير في مهام الدفاع المشترك ضد التحديات التي تهدد الامن القومي العربي.

المصادروالمراجع:

المراجع باللغة العربية:

عبد الله بلقزيز، الأمن القومي العربي (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب)، 1989.

د. عبد المنعم المشاط، «الإطار النظري للأمن القومي العربي» في د. عبد المنعم المشاط (محرر)، الأمن القومي العربي: أبعاده ومتطلباته (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، 1993)، ص ص 17-14

ابن منظور، لسان العرب، تحقيق عبد الله علي الكبير (القاهرة، دار المعارف، دت)، ص140.

سورة قريش، الآيتان 4-3.

. سعد الدين إبراهيم، مصر تراجع نفسها، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1983، ص196

د. سليمان حزين، أرض العروبة: رؤية حضارية في المكان والزمان، دار الشروق، القاهرة 1993، ص19

المراجع باللغة الإنجليزية.

.(George Sehwar Zenberger, Power Politics: A Study of World of Society (London:Stevens & Sons Limited, 1964

Anthlny Giddens," Nation States and Violence" in Walter W.Powel and Richard Robbins (eds), Conflict and Con-.(sensus (New York: The Free Press, 1984

Arnold Wolfers, Discord and collaboration, Essays on International Politics (Baltimore: John Hopkins University .Press, 1962), P.150

Frank Trager and Philip Kronenberg (eds.), National Security and American Society (Kansas: Kansas University .Press, 1973), p35-36

.Henry Kissinger, Nuclear Weapons and Foreign Policy (London: Wild Field and Nicholson, 1969), p 46

.McNamara, The Essence of Security (New York: Harper Press, 1966), p149.

Barry Buzan, People, States and Fear (London: Wheatsheaf Books, LTD, 1983), PP 6-10

- https://studies.aljazeera.net/ar/article/282

https://arabaffairsonline.com

https://alyoum8.net/articles/941

دور دولة الجنوب في تعزيز الأمن القومي العربي

منذ عام 1967م - 2022م

قراءة تاريخية

د. صبري عفيف العلوي

المدير التنفيذي لمؤسسة اليوم الثامن للإعلام والدراسات

إصدارات

مؤسسة

alyoum8.net

اليوم الثامن

للإعلام والدراسات

فبراير 2023م